

وثيقة معلومات البرنامج القائم على النتائج
مرحلة التقييم

رقم التقرير: 126364

التمويل الإضافي للبرنامج القائم على النتائج لخدمات الصرف الصحي المستدامة في المناطق الريفية	اسم البرنامج
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المنطقة
جمهورية مصر العربية	البلد
أجهزة الحكم المحلي والصحة والصرف الصحي	القطاع
برنامج قائم على النتائج	أداة الإقراض
P166597	الرقم التعريفي للبرنامج
P154112	الرقم التعريفي للبرنامج الرئيسي
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	المقترض
وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية	الجهة المنفذة
18 مايو 2018	تاريخ إعداد البرنامج القائم على النتائج
25 مايو 2018	التاريخ التقديري لإتمام التقييم
28 يونيو 2018	التاريخ التقديري لموافقة المجلس

أولاً- السياق العام لمصر

1. تبنت مصر برنامج إصلاح جريئاً له أثر تحوُّلي لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي. وتُصنَّف مصر في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل ويصل عدد سكانها إلى 96 مليون نسمة (تعداد عام 2016)، ويبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 2048 دولاراً. وفي أعقاب تراكم اختلالات الاقتصاد الكلي التي أدت إلى تراجع معدل النمو، وارتفاع الديون، وتزايد العجز في الحساب الجاري، اتخذت السلطات المصرية إجراءات حاسمة في السياسات منذ إطلاق برنامج الإصلاح في عام 2016. ففي شهر نوفمبر 2016، تم تعويم العملة مما أدى إلى القضاء على المبالغة في تقدير قيمة النقد الأجنبي والنقص فيه، وتحركت السلطات قدماً باتخاذ تدابير مهمة لضبط أوضاع المالية العامة، بما في ذلك تنفيذ

إصلاحات كبيرة في دعم الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. هذا بالإضافة إلى إصدار عدة تشريعات بالغة الأهمية كانت ضرورية لتعزيز مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات، وتعزيز النمو، بما في ذلك إقرار قانون التراخيص الصناعية، وقانون جديد للاستثمار والإعسار. وتمت المصادقة على برنامج الإصلاح الحكومي على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال سلسلة برامج البنك الدولي لتمويل سياسات التنمية (السنوات المالية 2016-2018) وتسهيل الصندوق المدد من صندوق النقد الدولي الممتد لثلاث سنوات والذي تمت الموافقة عليه في نوفمبر 2016 بمبلغ 12 مليار دولار تقريبًا.

2. سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموًا بمعدل 4.2% في السنة المالية 2017/2016، مقابل 4.3% في العام السابق، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لضبط أوضاع المالية العامة. علاوة على ذلك، تسارعت وتيرة النمو إلى 5.2% في النصف الأول من السنة المالية 2018/2017، مقارنة بنسبة 3.6% في الفترة نفسها من العام السابق. وتُعد آفاق النمو على المدى المتوسط جيدة، بشرط أن يستمر تنفيذ السياسات والإصلاحات الملائمة للنمو. وتشمل المخاطر المعاكسة تنفيذ الإصلاحات بوتيرة أبطأ، مما يؤدي إلى تقويض استدامة المالية العامة والاستثمار الخاص. وقد انخفض معدل التضخم الكلي السنوي إلى 14.4% في فبراير 2018 وذلك من أقصى ارتفاع له في يوليو 2017 حين بلغ 33%. ويعكس الانخفاض السريع في معدل التضخم على مدى الأشهر الستة الماضية زوال أثر الانخفاض الحاد في قيمة العملة وارتفاع الأسعار الجبرية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

3. وبينما يتعافى الاقتصاد وتبدأ اختلالات الاقتصاد الكلي في التقلص، تظل الظروف الاجتماعية صعبة. وقد وضعت معدلات الفقر، على أساس الحدود الدنيا للفقر على المستوى الوطني، نحو ثلث السكان تحت خط الفقر في عام 2015. وتُعد الفوارق في الدخل حسب المناطق سمة دائمة، مع تأخر المناطق الريفية في صعيد مصر عن المناطق الأخرى. وبلغ معدل البطالة 12% (في نهاية السنة المالية 2017/2016) مسجلًا انخفاضًا من 12.5% في العام السابق، في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب 25.7%. وتقوم الحكومة بتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من خلال توسيع نطاق برامج التحويلات النقدية وزيادة المعاشات الاجتماعية ومخصصات دعم المواد الغذائية. وعلى الرغم من أن مصر خطت خطوات كبيرة في التنمية البشرية في مجالات وفيات الأطفال، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية ومعدلات محو الأمية، لا تزال هناك تحديات مستمرة مع وجود تفاوتات كبيرة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وجودة تلك الخدمات.

4. في العدين الماضيين، حققت مصر تقدمًا كبيرًا في توفير إمكانية الحصول المباشر على مياه الشرب الآمنة على المستوى المنزلي (96%) وخدمات الصرف الصحي الأساسية (82%). ومع ذلك، لا تزال هناك تفاوتات جغرافية واجتماعية واقتصادية - إذ يتوفر لما يقدر بنسبة 90% من المنازل في المدن خدمات الصرف الصحي العامة مقابل 18% فقط في

الريف. وفي الوقت الراهن، تجري في المناطق الريفية معالجة ما يقدر بنحو 77٪ من مياه الصرف الصحي المُجمعة، غير أن معظم محطات المعالجة لا تحقق المعايير المصرية للمخلفات السائلة. وتتأثر المناطق الريفية في دلتا النيل بشكل خاص بسبب الكثافة السكانية العالية، والمستويات الضحلة للمياه الجوفية، وصرف مياه المجاري غير المعالجة في شبكة مياه الشرب مباشرة. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الوضع بسبب تغير المناخ.

5. تسعى الحكومة إلى إجراء تغيير مؤسسي جوهري مهم في أنظمة تقديم الخدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية لتقديم الخدمات في المجتمعات المحلية الفقيرة. وتُعد تداعيات عدم كفاية خدمات الصرف الصحي في المجتمعات الريفية مثالاً بالغ الوضوح على فشل النهج المركزية في تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر فئات المواطنين ضعفاً في مصر وتوفير بيئة صحية لهم. ولا يحصل نحو 50.66 مليون شخص في الريف على خدمات صحية مناسبة، وغالباً ما يتعرضون لتسرب مياه الصرف الصحي من خزانات التعفن التقليدية. ويُضاف إلى ذلك التحدي الذي تواجهه مصر وهو ارتفاع منسوب المياه الجوفية الملوثة بسبب عدم كفاية خدمات الصرف الصحي. وقد أدركت الحكومة الحاجة الملحة لمعالجة مشكلة الصرف الصحي في المناطق الريفية، وعلى القدر نفسه من الأهمية، فرصة اتباع نهج مختلف لتقديم الخدمات. وسوف يستند التمويل الإضافي إلى العملية الرئيسية التي تحول التركيز من الاستثمار في البنية التحتية على نحو مركزي إلى المسائلة عن تقديم الخدمات على المستوى المحلي. ويتضمن التمويل الإضافي تحولات هيكلية في المسائلة من الجهات المركزية إلى المرافق المحلية للمياه والصرف الصحي، مع إصلاح مالياتها العامة - بما في ذلك استحداث تحويلات من الموازنة تتسم بالشفافية والانتظام وربط هذه التحويلات بأداء تقديم الخدمات، وإنشاء آليات تضمن المسائلة من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى والعكس من خلال بطاقات تسجيل آراء المواطنين (بما في ذلك منح النساء فرصة أكبر لإبداء الرأي)، وآليات التظلم، وإصلاحات إجراءات المراجعة، والتحقق المستقل، وربط منح الأداء بهذه الآراء. وسيركز التمويل الإضافي أيضاً على تدابير بالغة الأهمية لاستدامة القطاع المعني على المدى الطويل وتحسين الخدمات. وسيشمل ذلك دعم إعداد نموذج مالي من شأنه أن يتيح استعادة التكلفة على نحو مستدام لخدمات المياه والصرف الصحي، ووضع استراتيجية وخطط عمل وطنية لهذا القطاع، وتعزيز دور جهاز تنظيم مياه الشرب في مصر لتنفيذ ما يكلف به.

ثانياً- السياق القطاعي (أو المتعدد القطاعات) والمؤسسي

6. يُعد الصرف الصحي مصدر مخاوف كبيرة في المناطق الريفية بدلتا النيل مقارنة بالمناطق الأخرى في مصر بسبب ارتفاع مستويات المياه الجوفية وصرف مياه الصرف الصحي غير المعالجة مباشرة في شبكة المياه في الدلتا. ومع زيادة استخدام المياه بالمنزل نتيجة للتوسع في التوصيلات المنزلية بشبكة المياه، أصبحت البيارات التقليدية (خنادق صرف تُستخدم كخزانات تعفن) غير ملائمة في الدلتا حيث يرتفع منسوب المياه الجوفية وتقل نفاذية التربة. ونتيجة لذلك، فإن

مياه الصرف الصحي تتدفق إلى الشوارع، بل وتقوض في بعض المناطق أساسات المباني مما يؤدي إلى انهيار المنازل. ولمنع هذا التدفق، يجب على الأسر أن تقوم بتنظيف البيارات بشكل متكرر (مرة واحدة في الأسبوع)، ودفع ما يصل إلى 250 جنيهًا شهريًا لكسحها، وهو ما يتجاوز في كثير من الحالات التكاليف التي ستدفعها الأسر من أجل حلول الصرف الصحي التقليدية، وهي تكلفة لا يمكن للفقراء في المناطق الريفية تحملها. وحتى عندما يتم كسح البيارات، فإن معظم خدمات الكسح هذه غير رسمية يقوم بها القطاع الخاص وغير منظمة وتتخلص من مياه الصرف الصحي بانتظام بإلقائها مباشرة في قنوات الري والمصارف المفتوحة حيث تتدفق المياه عبر المناطق المأهولة بالسكان ويُعاد استخدامها في الإنتاج الزراعي. ونتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية، وتصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة، يتزايد تلوث موارد المياه العذبة النادرة في مصر، مما يعرض صحة الملايين للخطر. وتُعد نسبة انتشار الإسهال بين الأطفال دون سن الخامسة هي الأعلى في المناطق الريفية بالوجه البحري، وتؤثر بشكل كبير على الفئات الأكثر فقرًا. والحقيقة أن الوضع حرج بشكل خاص في القرى الواقعة على طول نهر النيل وفرعيه والكثير من الرياحات والترع الرئيسية، والتي تشكل شريان الحياة للبلاد وتوفر المياه لعشرات الملايين من السكان.

7. وعلى الرغم من التمويل الضخم الذي تقدمه الحكومة والجهات المانحة لتحسين خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية، كان التقدم أقل بكثير من التوقعات. وفي حين حققت الاستثمارات بعض التقدم، فقد عانت بوجه عام من: (1) البطء الشديد في التنفيذ، و(2) تضخم تكاليف البناء وضعف الجودة، و(3) سوء التنسيق بين مرافق البنية التحتية الرئيسية كمحطات معالجة مياه الصرف والجهات المسؤولة عن تركيب الوصلات المحلية بالشبكات، و(4) استخدام تكنولوجيات تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة مقارنة باحتياجات الخدمة.

8. وينبع العديد من المشكلات من تعثر التطور المؤسسي في هذا القطاع الذي أدى إلى عدم كفاءة نموذج تقديم الخدمات. وتأتي المركزية في نماذج صنع القرار، والاستثمار في البنية التحتية، وتقديم الخدمات في صدارة العديد من مشكلات قطاع المياه والصرف الصحي. وقامت الحكومة، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركاء آخرين، بوضع خطة عمل مؤسسية جمعت معظم مقدمي خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في إطار الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وذلك بهدف تحويل هذه الكيانات إلى مرافق تخضع للمساءلة كل على حدة عن جميع جوانب خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. ومع ذلك، توقفت العملية قبل البدء في النقل التدريجي للمسؤوليات عن تخطيط تطوير البنية التحتية وتنفيذها من جهات البناء المركزية إلى شركات مياه الشرب والصرف الصحي كل على حدة. وحاليًا، يجري إدراج استثمارات البنية التحتية في هذا القطاع في الخطط الخمسية وتمويلها من مخصصات ميزانية القطاع في الموازنة السنوية. ويعتمد أسلوب التمويل على المتطلبات التقديرية لمشروعات استثمارية محددة ولا يتوافق مع المتطلبات الفعلية لشركات مياه الشرب والصرف الصحي من حيث استثماراتها الرأسمالية واحتياجاتها لتقديم الخدمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل عادةً ما يكون غير منتظم ومخصصًا لأغراض مؤقتة. ونتيجة لذلك، فإن شركات مياه الشرب والصرف الصحي ليست في وضع يسمح لها بتخطيط المشروعات الاستثمارية الرأسمالية وتنفيذها بشكل واقعي. ومن الناحية

المالية، تتلقى هذه الشركات دعماً كبيراً من الحكومة المركزية وليس لديها سلطة مستقلة لزيادة التعريفات التي يحددها مجلس الوزراء. وقدرت تكلفة عدم الكفاءة في قطاع مياه الصرف بنحو 7.1 مليار جنيه سنوياً. وشكّلت التحويلات المالية لتغطية أوجه القصور في التشغيل، وأسعار التعريفات التي تقل عن التكلفة، والبنية التحتية لمياه الصرف الزائدة عن الحد، وتكاليف التمويل 1.25٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2007.

9. أدى النموذج المؤسسي المركزي لهذا القطاع إلى تقاوم التحدي مع قيام الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بتطوير البنية التحتية، في حين تتولي شركات مياه الشرب والصرف الصحي المسؤولية عن التشغيل والصيانة. وأدى هذا الانفصال بين الجهتين إلى وجود أصول غير مُستغلة الاستغلال الكافي أو منخفضة الأداء، وذلك بسبب القيود الفنية والمالية. علاوة على ذلك، تعاني شركات مياه الشرب والصرف الصحي من انخفاض معدلات استرداد التكاليف وذلك مرتبط بضعف كفاءة التشغيل. وغالبا ما يسفر هذا عن اختيار غير ملائم للمشروعات الاستثمارية مع ضعف الاهتمام بالصيانة والجوانب المؤسسية للخدمات وكذلك ضعف مستوى المسائلة من جانب شركات مياه الشرب والصرف الصحي من حيث استغلال هذه الاستثمارات لتعزيز جودة خدمات الصرف الصحي وكفاءتها. وعلى المستوى المؤسسي، فإن تلك الشركات مدينة للجهات المركزية التي ورثت عنها أصولاً يجب عليها إدارتها وصيانتها.

10. أدى انخفاض تعريفات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي إلى الإضرار بالاستدامة المالية لهذا القطاع، الأمر الذي نجم عنه تدهور الأداء المالي الضعيف أصلاً لشركات مياه الشرب والصرف الصحي، وقيام الحكومة بتمويل عمليات واستثمارات مياه الشرب والصرف الصحي بالكامل من الموازنة العامة. وتوفر وزارة المالية مخصصات في الموازنة لوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بغرض دعم التشغيل وتقديم منح لتطوير البنية التحتية. ويعوق كل من انخفاض التعريفات وعدم كفاية الحوافز المالية لخفض تكاليف التشغيل والصيانة والنفقات الرأسمالية تحقيق الاستدامة المالية لخدمات هذا القطاع. وكانت الزيادات التي طبقت على التعريفات بشكل متقطع منذ عام 2004 زيادات هامشية بدأت من أساس منخفض للغاية، وذلك حتى عام 2015 حين بدأت الحكومة تطبيق زيادات تدريجية أعلى. ويقدم جهاز تنظيم مياه الشرب المشورة لمجلس الوزراء بشأن الأمور المتعلقة بالتعريفات، غير أن دوره واستقلاله محدودان في ظل الإطار القانوني الحالي.

11. تدرك الحكومة الحاجة الملحة للتصدي لتحديات الصرف الصحي في البلاد، وتهدف من خلال برنامجها القومي للصرف الصحي في المناطق الريفية البالغة قيمته 11.3 مليار دولار (وهو برنامج أساسي تابع للرئاسة) إلى ضمان إمكانية الحصول بشكل شامل على خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية والتشجيع على تحسين الأداء والاستدامة على مستوى شركات المياه والصرف الصحي.

12. ويتوافق البرنامج، بما في ذلك التمويل الإضافي، مع المجال الأول للتركيز لإطار الشراكة القائم مع مصر (السنوات المالية 2015-2019) - تحسين الحوكمة والإصلاح المؤسسي - وذلك عن طريق تعزيز الشفافية والكفاءة، ودعم المؤسسات الشاملة، وتعزيز إشراك المواطنين وإبداء رأيهم. بالإضافة إلى ذلك، تم إبراز مياه الشرب والصرف الصحي في إطار الشراكة مع مصر على أنهما بحاجة إلى اهتمام (المجال الثالث للتركيز، الاحتواء الاجتماعي)، بما في ذلك إدخال تحسينات على خدمات مياه الشرب، وجودة المياه، وخدمات الصرف الصحي - وكلها مدعومة في إطار البرنامج. كما يتماشى البرنامج مع الدعامة الأولى لاستراتيجية البنك الدولي الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ("الاحتواء الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: استراتيجية جديدة لمجموعة البنك الدولي").

ثالثاً- نطاق البرنامج

13. يمول برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة في المناطق الريفية الممول من البنك الدولي شريحة جغرافية من البرنامج القومي للصرف الصحي في المناطق الريفية في ست محافظات (البحيرة، والدقهلية، ودمياط، والغربية، والمنوفية، والشرقية) تتخلص من مياه الصرف الصحي في ترعة السلام وفرع رشيد بالدلتا حيث ترتفع نسبة التلوث. ويركز برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة في المناطق الريفية على ثلاثة مجالات رئيسية للنتائج وثمانية مؤشرات مرتبطة بالصرف. ومجالات النتائج الثلاثة هي تحسين الحصول على خدمات الصرف الصحي في إطار المجال الأول للنتائج، وتحسين أداء شركات مياه الشرب والصرف الصحي في إطار المجال الثاني للنتائج، وتعزيز إطار القطاع القومي في إطار المجال الثالث للنتائج. وفي إطار هذا البرنامج، ستتاح للمحافظات الست إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي التي سيتم توفيرها لنحو 1.71 مليون شخص يعيشون في القرى والمناطق التابعة لها حيث ترتفع نسبة تلوث المجاري المائية. وستقدم وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية منحاً رأسمالية على أساس الأداء إلى شركات مياه الشرب والصرف الصحي لتنفيذ استثمارات الصرف الصحي في المناطق الريفية ذات الأولوية في التوسع في الشبكات وإنشاء/إعادة تأهيل منشآت معالجة مياه الصرف الصحي. وفي إطار المجال الثاني للنتائج من البرنامج، سيتم تعزيز أداء شركات مياه الشرب والصرف الصحي في المجالات التشغيلية والاقتصادية والمالية والمؤسسية وإشراك المواطنين. وفيما يتعلق بالمجال الثاني للنتائج، ستركز الأنشطة على بناء قدرات المؤسسات الرئيسية داخل القطاع وتعزيز البيئة المواتية لتقديم خدمات الصرف الصحي الفعالة التي تخضع للمساءلة في المناطق الريفية، مع التركيز على (1) دعم وضع نموذج مالي يتيح استعادة التكلفة بشكل مستدام، و(2) وضع استراتيجية قومية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي، و(3) تعميم إجراءات التشغيل الموحدة لنزع ملكية الأراضي لصالح هذا القطاع وتحديث تلك الإجراءات، و(4) دعم جهاز تنظيم مياه الشرب في مصر لإنجاز مهامه.

14. طلبت الحكومة المصرية تمويلًا إضافيًا من البنك الدولي للمشاركة في التمويل مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بمبلغ 600 مليون دولار، والذي سيتم تقاسم تكلفته بالتساوي بين المؤسستين للبناء على النجاح الذي حققه البرنامج الأصلي والأثر القوي الذي أحدثه وذلك بتوسيع نطاق الأنشطة ليشمل ثلاث محافظات جديدة تصرف المياه في المجريين المائين نفسها حيث ترتفع نسبة التلوث (بإجمالي 175 ألف وصلة إضافية) مع تعزيز أجندة الإصلاح (بناء قدرة جهاز تنظيم مياه الشرب في مصر في المقام الأول لتعزيز مسائلة القطاع والاستدامة المالية).

15. سيساعد القرض الإضافي المقترح في تمويل النفقات المرتبطة بتوسيع نطاق البرنامج ليشمل ثلاث محافظات أخرى وشركات مياه الشرب والصرف الصحي في تلك المحافظات، وذلك بهدف (1) تحسين الحصول على خدمات الصرف الصحي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى 175 ألف منزل إضافي بتوسيع المشروع ليضم ثلاث محافظات إضافية وشركات مياه الشرب والصرف الصحي فيها، و(2) تحسين أنظمة شركات مياه الشرب والصرف الصحي وممارساتها التشغيلية، و(3) مواصلة تعزيز الإطار القومي للقطاع، ومؤسسات القطاع (لاسيما جهاز تنظيم مياه الشرب في مصر)، وإطار السياسات والمتابعة والتقييم، و(4) إدخال المكوّن الخاص بتمويل مشروع استثماري وهو المساعدة الفنية في المسائل الاستراتيجية للقطاع.

16. ستواصل الحكومة اتباع نهج مؤسسي يشجع على زيادة استدامة الإطار المالي، وكذلك اتخاذ تدابير لتعزيز تقديم الخدمات وتوفير البيئة المواتية. وستطبق الحكومة نظام التحويلات المالية على ثلاث شركات أخرى لمياه الشرب والصرف الصحي في إطار استراتيجية الإصلاح بالقطاع بحيث تتوفر الموارد المالية لشركات مياه الشرب والصرف الصحي بطريقة تتسم بالشفافية والانتظام، وتقدّم حوافز لتعزيز الأداء المؤسسي والمسائلة في القطاع. وتعمل الحكومة المصرية أيضًا مع شركاء التنمية، بما في ذلك البنك الدولي، لتعزيز قدرات شركات مياه الشرب والصرف الصحي.

17. يُعد تعزيز المسائلة جانبًا أساسيًا من استراتيجية الحكومة لإصلاح الخدمات وبرنامجها القومي للصرف الصحي في المناطق الريفية. ووفقًا للسياسات التي تتبعها لتطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات، ستواصل الحكومة المصرية تعزيز العقد الاجتماعي بين الجهات التي تقدم الخدمات مثل شركات مياه الشرب والصرف الصحي والمواطنين الذين يستفيدون من هذه الخدمات. وبالانتقال من نهج يبدأ من المستويات الأعلى نزولاً للمستويات الأدنى إلى تخطيط خدمات البنية التحتية وتنفيذها، ستقوم الحكومة بتعزيز علاقات المسائلة الرسمية وغير الرسمية لمقدمي الخدمات عن طريق إدخال أنظمة وممارسات لمشاركة المواطنين النشطة ضمن أنظمة التخطيط والإدارة في تلك الشركات. ومن خلال الاستمرار في نهج المسائلة من المستويات الأعلى نزولاً للمستويات الأدنى لتلك الشركات تجاه عملائها، تتوقع الحكومة أن تكون قرارات الاستثمار وتقديم الخدمات التي تتخذها شركات مياه الشرب والصرف الصحي أكثر استجابة لأولويات المحلية، وتعتزم أيضًا تحسين جودة الخدمات من خلال إبداء المواطنين والمجتمع المدني آراءهم.

رابعاً- الهدف الإنمائي للبرنامج

18. تعزيز المؤسسات والسياسات بغية زيادة الحصول على خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية في المحافظات المختارة في مصر وتحسينها.

خامساً- الآثار البيئية والاجتماعية

19. توصل الملحق الذي تم إعداده لتقييم النظام البيئي والاجتماعي للبرنامج الأصلي (تقييم النظام البيئي والاجتماعي للبرنامج الأصلي - يوليو 2015) ليغطي المحافظات الثلاث التي يشملها التمويل الإضافي وشركات مياه الشرب والصرف الصحي في تلك المحافظات إلى أن تحليل هذا التقييم واستنتاجاته ينطبقان على التغطية الجغرافية الجديدة للتمويل الإضافي إذ إن السياق البيئي والاجتماعي يشبه إلى حد كبير المحافظات التي يتضمنها البرنامج الأصلي. ومن المتوقع أن تكون الآثار البيئية والاجتماعية العامة إيجابية، ويمكن تقليل/الحد من المخاطر/الآثار خلال النظام الحالي مع اتخاذ بعض التدابير لسد الثغرات. وليس لاستثمارات التمويل الإضافي آثار سلبية كبيرة حساسة أو متنوعة أو غير مسبقة على البيئة أو الأشخاص المتضررين أو كليهما، وتم استبعاد أي استثمارات لها مثل هذه الآثار، وسيتم أيضاً اتخاذ التدابير اللازمة لاستبعاد أي استثمارات قد تتطوي على مخاطر كبيرة على البرنامج. وتضمن الملحق تدابير لزيادة تعزيز الأنظمة البيئية والاجتماعية. وتم/سيتم دمج هذه التدابير في الموثيق القانونية، وبرنامج التخفيف من حدة الفقر، وبروتوكول التحقق الخاص ببعض المؤشرات المرتبطة بالصرف، ومكون المساعدة الفنية في البرنامج القائم على النتائج.

20. سيشمل مكون المساعدة الفنية في مجال تمويل المشروع الاستثماري التعاقد مع استشاريين لإجراء دراسات استراتيجية بشأن إمدادات المياه والصرف الصحي. ويمكن أن تؤدي الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي المدرجة في المساعدة الفنية في مجال تمويل المشروع الاستثماري إلى بعض الآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بالنهج المتبع في توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والتكنولوجيات التي ستدعمها الاستراتيجية. وسوف تستلزم المساعدة الفنية إعداد الدراسات والخطط والبرامج التي قد تتضمن أيضاً موضوعات تتعلق بنزع ملكية الأراضي والمسائل المرتبطة بها. لذلك، يتم تصنيف المساعدة الفنية ضمن الفئة "ب"، ويتم تفعيل سياسات الضمانات التالية: سياسة العمليات OP 4.01 بشأن التقييم البيئي، وسياسة العمليات OP 4.12 بشأن إعادة التوطين القسري، وسياسة العمليات OP 7.50 بشأن المشاريع المقامة على المجاري المائية الدولية.

21. ستكون أداة السياسات الوقائية التي سيتم إعدادها بمنزلة تقييم استراتيجي بيئي واجتماعي وتحليل للفقر والأثر الاجتماعي. وتم إعداد الشروط المرجعية لكلا الأداةين وسيتم الإعلان عنهما قبل إجراء التقييم. وبخصوص سياسة العمليات OP7.50، على الرغم من أن المساعدة الفنية ستشمل استراتيجيات المياه والصرف الصحي التي يمكن أن ينتج عنها خطط للحصول على المياه من نهر النيل وتصريف مياه الصرف المعالجة إلى شبكة الصرف الصحي، فإن المساعدة الفنية تفي بشروط الإعفاء من الإخطار لأنها تقتصر على دراسات استراتيجية وهي مرتبطة بأقصى جزء من مصب النهر دون أي تأثير محتمل على البلدان المتشاطئة.

22. سيتخذ إطار سياسة إعادة التوطين شكل إجراءات عمليات موحدة لنزع ملكية الأراضي. وقد أعدت الحكومة المصرية

بالفعل إجراءات العمليات الموحدة في إطار البرنامج الأصلي، والتي راجعها فريق البنك الدولي ويجري تنفيذها الآن في الشركات الثلاث لمياه الشرب والصرف الصحي وفقاً للبرنامج الأصلي. وفي إطار التمويل الإضافي، ستتم مراجعة إجراءات العمليات الموحدة لتتوافق مع سياسة العمليات OP 4.12 وستعمل كإطار لسياسة إعادة التوطين يُطبق على البرنامج بأكمله. وسيقوم البنك الدولي بمراجعة تحديث إجراءات العمليات الموحدة واعتمادها، حيث تُطبق في جميع شركات مياه الشرب والصرف الصحي المشاركة في البرنامج.

سادساً - التمويل

مصدر التمويل	البرنامج الأصلي	التمويل الإضافي	الإجمالي
المقترض/المتلقي	170 مليون دولار	94 مليون دولار	264 مليون دولار
البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	550 مليون دولار	300 مليون دولار	850 مليون دولار
جهات أخرى ¹	0 دولار	300 مليون دولار	300 مليون دولار
الإجمالي	720 مليون دولار	694 مليون دولار	1.414 مليار دولار

23. تمويل مشترك من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية: أكد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عزمه تعبئة 300 مليون دولار في شكل تمويل مشترك للوصلات المنزلية في إطار المؤشر المرتبطة بعمليات الصرف المالي 1، مما يعزز بشكل كبير دعم البنك الدولي ويظهر الثقة في النهج الذي يتبعه البرنامج. ويوفر هذا الأمر الموارد اللازمة لرفع مستوى البرنامج وتعميقه، والذي سيتم تحقيقه بأكثر قدر من الفعالية من خلال التمويل الإضافي. ومن المتوقع أن تتم موافقة مجلس إدارة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في سبتمبر 2018. وسيكون البنك الدولي مسؤولاً عن تقديم الدعم للتنفيذ من خلال استعراض ما يتحقق من تقدم في تنفيذ وإنجازات البرنامج وكذلك المؤشر المرتبط بعمليات الصرف المالي، وتقديم الدعم لمسائل التنفيذ بالإضافة إلى أداء أنظمة المتابعة. كما يكون البنك الدولي مسؤولاً عن تأييد صحة النتائج التي تم التحقق منها بشأن ما تم إنجازه في المؤشر المرتبط بعمليات الصرف المالي/النتائج المرتبطة بعمليات الصرف المالي. وسيبقى فريقا البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والبنك الدولي على تواصل منتظم بشأن سير عمل البرنامج، وقد يرسلان بعثات مشتركة لدعم التنفيذ. وسيتم توضيح ترتيبات دعم تنفيذ البرنامج بالتفصيل في اتفاقية المقرضين المشتركين بين البنك الدولي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

سابعاً - الترتيبات المؤسسية والتنفيذية للبرنامج

¹ تمويل مشترك مقرر من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

24. سيرت التمويل الإضافي الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ نفسها حيث سيضم المشروع الأصلي ثلاث شركات إضافية لمياه الشرب والصرف الصحي، كما هو موضح أدناه. وتكون وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية هي الوزارة المسؤولة عن قطاع الصرف الصحي في المناطق الريفية، ومن ثم ستقود تنفيذ البرنامج من خلال وحدة إدارة البرنامج. وتشمل المسؤوليات الرئيسية لوحدة إدارة البرنامج ما يلي: (1) تنسيق تنفيذ البرنامج القومي للصرف الصحي في المناطق الريفية، و(2) إعداد خطة عمل استراتيجية شاملة. و(3) الإشراف على أنشطة التوريدات، و(4) متابعة تنفيذ المشروعات على مستوى المحافظات، و(5) مراجعة الخطط الاستثمارية المتعلقة بمشروعات الصرف الصحي في القرى، بما في ذلك الخطط التنفيذية، واعتمادها، و(6) التأكد من أن الهيئات المختلفة المنفذة للمشروع تقدم تقارير متابعة وتقارير تقييم دورية، و(7) التأكد من تنفيذ تصميمات المشروع وأنشطة تنفيذه وفقاً لشروط المشروع التي اتفق عليها الممولون، و(9) تحديد أسباب حالات الانحراف عن مسار الخطة، إن وجدت، واقتراح إجراءات تصحيحية، و(10) العمل مع المانحين والشركاء الذين يمولون المشروعات وفقاً للخطة الاستراتيجية.

25. تم تحديد المسؤولية الرسمية عن التنفيذ على النحو التالي: شركات مياه الشرب والصرف الصحي، والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، وجهاز تنظيم مياه الشرب في مصر، ووحدة إدارة البرنامج، ستكون جميعها مسؤولة عن تنفيذ المجال الأول للنتائج (تحسين الحصول على الصرف الصحي) - رغم أن معظم المسؤولية تقع على عاتق شركات مياه الشرب والصرف الصحي لأنها ستحوّل إدارة أداؤها وتخطيط استثماراتها وسيتم تحفيزها على ذلك، وستكون شركات مياه الشرب والصرف الصحي والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي مسؤولتين عن تنفيذ المجال الثاني للنتائج (تحسين نظم وممارسات التشغيل بشركات مياه الشرب والصرف الصحي)، وستكون وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، من خلال وحدة إدارة البرنامج، مسؤولة عن تنفيذ المجال الثالث للنتائج (تعزيز الإطار القومي للقطاع)، وبالتعاون مع جهاز تنظيم مياه الشرب في مصر بشأن الأنشطة المتعلقة بالتعريفات والمتابعة والتقييم.

ثامنا - مسؤول الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: أسامة حمد

الوظيفة: رئيس فريق العمل

البريد الإلكتروني: ohamad@worldbank.org

البلد المقترض: جمهورية مصر العربية

الهيئة المسؤولة: وزارة التعاون الدولي

للاتصال: بدر الدين حسن نور الدين حافظ

رقم الهاتف: + 201006354735

البريد الإلكتروني: Bhassan@Miic.gov.eg

الهيئة المنفذة

اسم الهيئة: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

للاتصال: المهندسة رندا المنشاوي

وكيل أول الوزارة ومديرة وحدة إدارة البرنامج

رقم الهاتف: +2-012-82000-209

البريد الإلكتروني: rmensho@hotmail.com